

سلطنة عمان

التقرير العالمي للحرية الدينية للعام 2005

(صدر عن مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل)

ينص النظام الأساسي للدول على حرية ممارسة الشعائر الدينية، حسبما يتماشى مع التقاليد، وشرط عدم الإخلال بالنظام العام. وبشكل عام احترمت الحكومة هذا الحق من الناحية العملية؛ ولكن توجد بعض القيود على عمليات التصدير وطباعة المواد الدينية. كما ينص النظام الأساسي بأن الإسلام هو دين الدولة وبأن الشريعة هي مصدر كل التشريعات.

لم يحدث تغيير في وضع احترام الحريات الدينية خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، كما استمرت سياسة الحكومة في المساهمة في الممارسة الحرة، بشكل عام، للشعائر الدينية. ولكن، خلال فترة الأشهر القليلة التي أعقبت ديسمبر/2004 تم اعتقال العشرات من المسلمين الإباضية حيث وجهت لهم تهمة الانتماء لتنظيم غير شرعي يسعى للإطاحة بالحكومة وتكون دولة إسلامية إباضية. وبالرغم من أن غالبيتهم أدينوا بشكل رسمي في شهر مايو لاملاكمهم أسلحة غير مرخصة وحكم عليهم بالسجن لفترات تتراوح بين 1 و 20 سنة، إلا أن السلطان وبتاريخ 9 يونيو أصدر عفواً كاملاً عليهم. يسمح لغير المسلمين بممارسة شعائرهم الدينية وكان السلطان قابوس، سلطان البلاد، قد منح قطع أرض لتشييد مراكز عبادة هندوسية ومساجيحة.

إن العلاقة الحميمة بشكل عام بين الأديان في المجتمع ساهمت في بسط الحرية الدينية.

تقوم حكومة الولايات المتحدة بمناقشة مواضيع الحرية الدينية في إطار حوارها وسياساتها الشاملتين لتعزيز حقوق الإنسان.

القسم 1: التوزيع السكاني حسب الأديان

تبلغ المساحة الكلية للبلاد 119,498 ميلاً مربعاً ويبلغ عدد السكان، حسب إحصاءات 2003، نحو 2.33 مليون نسمة، منهم 1.8 مليون. وبينما لا تشير الأرقام الإحصائية للانتماءات الدينية للسكان فإن غالبية المواطنين إما مسلمون إباضيون أو مسلمون سنيون. لا تمنح الحكومة أي تفضيل رسمي لأي من المجموعات الدينية على حساب الأخرى. لا تجمع إحصاءات عن الانتماءات الدينية كما لا تعلن مثل هذه الإحصائيات. توجد مجموعة صغيرة، لكنها مؤثرة، من المسلمين الشيعة والذين يتواجدون في منطقة العاصمة وعلى طول خط الباطنة الساحلي. إن الإباضية، وهو أحد المذاهب الإسلامية الذي يتميز عن المذهب الشيعي أو السنوي، أصبح المذهب الديني السائد منذ القرن الثامن عشر. وبتميزها بالمحافظة الوسطية، تعتبر سلطنة عمان الدولة الوحيدة في العالم الإسلامي ذات الأغلبية من السكان أتباع المذهب الإباضي. أحد أشكال تميز المذهب الإباضي هو اختيار الحكم والذى يعرف بالإمام، من خلال الإجماع العام. علاوة على ذلك هناك جالية صغيرة من المواطنين من ذوي الأصول الهندية الهندوسية وكذلك عدد قليل جداً من المسلمين المسيحيين الذين قدموا من الهند أو الذين فروا من المشرق وتم حصولهم على الجنسية.

غالبية غير المسلمين هم من العمال المهاجرين غير المواطنين والقادمين من جنوب آسيا. يوجد عدد من الطوائف المسيحية ممثلة في هذا البلد.

بينما لا توجد تقارير عن مجموعات "تصيرية" في البلاد، تعمل بالبلاد العديد من المنظمات الدينية غير التبشيرية. كما توجد في البلاد مجموعات من رجال الدين من أتباع الكنيسة الإنجيلية، وكنيسة الإصلاح الأمريكية، إلى جانب مجموعات بروتستانتية وكاثوليكية وأرثوذكسية أخرى.

القسم 2: وضع الحريات الدينية

ينص النظام الأساسي للدولة على حرية ممارسة الشعائر الدينية، حسبما يتناسب مع التقاليد، وشريطة عدم الإخلال بالنظام العام، وبشكل عام احترمت الحكومة هذا الحق من الناحية العملية؛ ولكن توجد بعض القيود. كما ينص النظام الأساسي على أن الإسلام هو دين الدولة وبأن الشريعة هي مصدر كل التشريعات. ضمن هذه المعايير تسمح الحكومة للمقيمين من غير المسلمين بممارسة شعائرهم الدينية. يحرم النظام الأساسي التفرقة بين الأفراد على أساس العقيدة أو المجموعات الدينية. بعض من غير المسلمين يمارسون شعائرهم الدينية في كنائس ومعابد تم تشييدها على أراض منحت بواسطة السلطان، بما في ذلك مجتمعين يضمانيين كاثوليكين وكنيستين بروتستانتيين، ومجتمعين هندوسيين. معتقدو الديانات الأخرى، عادة من المقيمين الوافدين، يمارسون شعائرهم الدينية في ملائكة مخصوصة، مثل مجمعات سكن العمال.

يجب تسجيل كافة المنظمات الدينية لدى وزارة الأوقاف والشئون الدينية، وتفرض الحكومة قيوداً على بعض أنشطة تلك المنظمات. متطلبات التسجيل غير واضحة. يجب على المنظمات الدينية التي تسعى لتسجيلها أن تقدم بطلب إلى الوزارة. تتحرج الوزارة في عدد الأتباع ومناطق تمركزهم، وفور الموافقة، تصدر الوزارة رسالة للمجموعة تسمح لأعضائها بالانخراط في أنشطة دينية أو لتأسيس مكان عبادة.

في أواخر العام 2004 والعام 2005 اعتقلت الحكومة العشرات المواطنين من أتباع المذهب الإباضي حيث وجهت إليهم العديد من التهم بما فيها الانتماء لتنظيم ديني غير شرعي. إحدى المنظمات غير المسلمة الموجودة بالبلاد منذ عدة عقود ما زال طلبها للتسجيل الرسمي معلقاً لدى الوزارة لعدة أعوام. وتشهد بعض الروايات أنه يسمح للمنظمات غير المسلمة الزائرة بالعمل ضمن الأطر القانونية في حالة موافقة إحدى المنظمات المسجلة كفالتها لدى وزارة الأوقاف والشئون الدينية.

قامت الحكومة برعاية منتديات تعرضت لمختلف التفسيرات الدينية كما تقوم الحكومة وبشكل منتظم برعاية منتديات حوار بين الديانات بمشاركة عدد من أتباع الديانات الأخرى. وخلال الفترة التي يعطيها هذا التقرير استضافت وزارة الأوقاف والشئون الدينية العديد من رجال الدين والمحاضرين المسيحيين والمسلمين من شتى المذاهب الدينية للتحاور في العلاقة بين الأديان ومبدأ التسامح في التعاليم الإسلامية. في شهر أبريل أرسلت السلطنة وفداً إلى الدورة الـ 17 للمؤتمر العالمي للمجلس الأعلى للشئون الدينية والذي عقد في الأردن. وكذلك خلال شهر أبريل شارك الوزير المسؤول عن الشئون الخارجية في أعمال منتدى الحوار بين الولايات المتحدة والإسلام والذي عقد في دولة قطر.

الأعياد الدينية التالية تعتبر أيام عطل رسمية في البلاد: عيد الأضحى، ورأس السنة الهجرية، وذكرى مولد الرسول، وذكرى الإسراء والمعراج، وعيد الفطر.

القيود على الحريات الدينية

المواطنون والمقيمون من غير المواطنين أحرار في مناقشة معتقداتهم الدينية في إطار ما يسمح به القانون. بينما تحرم على غير المسلمين "تصير" المسلمين. لا النظام الأساسي للدولة ولا أي قانون آخر ينص على منع "التصير" بشكل محدد، إلا أن الحكومة تستخدم قوانين الهجرة والقوانين العرفية لفرض قيود على الأفراد المشتبه في انخراطهم في أنشطة "تصيرية" بالبلاد.

بحسب قوانين الشريعة الإسلامية فإن المسلم الذي ينكر اعتقاده في دين الإسلام يعتبر مرتدًا وتنتم معاملته حسب قوانين الشريعة النافذة. الفترة التي يعطيها هذا التقرير لم تشهد حالات لأشخاص تمت معاقبتهم لرديتهم، وتؤكد الحكومة أنه ليست لديها سلطة قانونية لمحاكمة أشخاص يبلون اعتقاداتهم الدينية. يسمح للمسلمين بتشير غير المسلمين. تقوم الحكومة بتسجيل الانتماء الديني لمواطنيها على بطاقات الهوية الوطنية، وعلى بطاقات الإقامة لغير المواطنين. كانت الانتاءات الدينية في الماضي تسجل في جوازات السفر، غير أن جوازات مؤخرا لم تتضمن هذه البيانات. لا يتم الإعلان عن إحصاءات الانتماءات الدينية.

تحرم الحكومة على مجموعات غير المسلمين نشر المطبوعات الدينية، مع أنه من الممكن إدخال المنشورات الدينية غير الإسلامية المطبوعة خارج البلاد. لمعتقى كافة الأديان والمجموعات الدينية الحرية في أن يبقوا على صلة بنظرائهم في العقيدة بالخارج كما يسمح لهم بالسفر خارج البلاد لأغراض دينية. كما يسمح أيضا لرجال الدين مثل الكهنة والقساؤسية من الخارج أن يزوروا البلاد لأغراض القيام بوابحات تتعلق بمنظمات دينية مسجلة.

تتوقع الحكومة أن يلقى جميع الأئمة خطبهم مع التقيد بالنصوص القياسية التي توزعها شهرياً وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. تقوم الحكومة بمراقبة خطب المساجد للتأكد من أن الأئمة لم ينافسوا مواضيع سياسية وأنهم بقوا ضمن الأفكار الإسلامية التي تعتمدها الدولة. تدير وزارة الأوقاف والشؤون الدينية وتجدد بيانات موقعها على شبكة الإنترنت كما تتيح الاتصال بها من خلال رقم هاتفي مجاني، حيث يجب سماحة المفتى أو من يمثله على الأسئلة المتعلقة بالقضايا الفقهية وممارسة الشعراء. في بث مباشر من على التلفزيون والإذاعة يجب سماحة المفتى أسبوعياً وبشكل منتظم على أسلة المشاهدين والمستمعين.

بعض جوانب القانون والتقاليد الإسلامية السائدة في هذا البلد تمارس تفرقة ضد المرأة. تحابي الشريعة الوريث الذكر عند المطالبة بالميراث. بينما يستمر عدم حماس الكثير من النساء من رفع منازعة ميراث لدى المحكمة خشية اعتبار الأسرة نشازاً، تزايد وعي النساء بحقوقهن كما بدان في اتخاذ خطوات لحماية وممارسة تلك الحقوق كمواطنات. عندما انضمت سلطنة عمان في أبريل 2005 لمعاهدة الأمم المتحدة لإزالة كافة أشكال التفرقة ضد النساء، والمعروفة اختصاراً بـ "سيداو" ألحقت انضمامها بتحفظها على كل بند في المعاهدة يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

يلحق أطفال المواطنين بمدارس تدرس مادة الدين الإسلامي؛ ويجوز للأطفال غير المواطنين أن يلحقوا بمدارس لا تدرس مادة الدين الإسلامي. إن تدريس مادة التربية الإسلامية جزء من المنهج الأساسي في كافة المدارس العامة من مرحلة الروضة حتى الصف الثاني عشر. ويركز المنهج على دراسة القرآن والحديث، وسيرة الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه، وأركان الإسلام الخمسة. يعكس المنهج بشكل أساسي الأفكار التي يتبنّاها المذهب الإباضي، بالرغم من أن المدارس في المناطق التي يسود فيها أتباع المذاهب الأخرى سمحت بإدخال تعديلات طفيفة على المنهج حسبما أفادت تقارير.

يوجد في القواعد العسكرية مسجد واحد وإمام، على أقل تقدير، لراحة أفراد القاعدة. علاوة على ذلك توفر مرفاق التدريب حصص للتربية الدينية ثلاثة مرات في الأسبوع. لم يمنع غير المسلمين من أعضاء المؤسسات العسكرية من ممارسة شعائرهم الدينية كما أنهم لا يغصبون على متابعة دروس التربية الإسلامية، بيد أنهم وفي حالة رغبتهن في ممارسة العبادة عليهم البحث عن مكان لذلك بأنفسهم.

انتهاكات الحرية الدينية

خلال الفترة التي يعطيها هذا التقرير تم توقيف واعتقال نحو 50 شخصاً وتم تعليق خدمتهم وذلك تحت الاشتباه بانتمائهم لتنظيم محظورة والتأمر لقلب نظام الحكم وتكوين دولة إسلامية إباضية. زعمت الحكومة أن المتهمين حازوا أسلحة وكانت لديهم نية لتبني نهج العنف، بالرغم من أن بعض المتهمين اعترفوا فقط بانتمائهم لتنظيم كرس لنشر قيم المذهب الإباضي. ولكن بتاريخ 9 يونيو، أي بعد 30 يوماً من تسجيل

اعترافاتهم أصدر السلطان قابوس عفوه عن المعتقلين الـ 31 الذين قدموا للمحاكمة. أعلنت الحكومة فيما بعد أن المغفل عنهم أحرار في العودة واستئناف وظائفهم السابقة.

التحول الديني القسري

خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير لم ترد أي تقارير عن تحول ديني قسري، بما في ذلك تحول أطفال مواطنين أمريكيين تم اختطافهم أو ناقتهم بطريقة غير قانونية من الولايات المتحدة، أو عن رفض بالسماح لمثل هؤلاء المواطنين بالعودة إلى الولايات المتحدة.

انتهاكات المنظمات الإرهابية

خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير لم ترد أي تقارير عن انتهاكات تستهدف أي ديانة من قبل أي تنظيمات إرهابية.

القسم 3: السلوك الاجتماعي

ساهمت العلاقات الحميمة، بشكل عام، والقائمة بين معتقدى الديانات المختلفة في المجتمع في ترسيخ الحريات الدينية. لا يوجد أي نوع من أنواع التفرقة لأسباب دينية في القطاع الخاص. التقى علماء دين مسيحيون مع مسئولي الشؤون الإسلامية المحليين ومع أعضاء من هيئة التدريس بالجامعة الرئيسية بالبلاد. يسمح للجمعيات الأهلية التي تسعى لنترويج الحوار بين المعتقدات بممارسة نشاطها طالما لم تشكل المناوشات أي محاولة لردع المسلمين عن معتقداتهم الإسلامية. أما نظرة المجتمع نحو الأنشطة "التصصيرية" والتحول الديني تظل نظرة سلبية بشكل عام.

القسم 4: سياسة حكومة الولايات المتحدة

تakash حكومة الولايات المتحدة قضايا الحريات الدينية مع الحكومة في إطار حوارها وسياستها الشاملة التي ترمي لتعزيز حقوق الإنسان. شمل ذلك الاستفسارات حول اعتقال المحافظين الإباضيين خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير. شارك أعضاء سفارة الولايات المتحدة بشكل حر في الاحتفالات الدينية المحلية ولديهم صلات مع أعضاء المجموعات الدينية غير المسلمة. وخلال فترة التقرير رعت السفارة زيارة خبير باحث من الولايات المتحدة في مجال الدراسات الإسلامية حيث ألقى عدة محاضرات (بما فيها محاضرة بمسجد السلطان قابوس الأكبر) حول "النبوءة عند العرب". وفي شهر يونيو/2005 رعت السفارة مناسبة رمضانية للحوار بين الأديان حيث تحدث رجل دين أمريكي عن "رمضان في الولايات المتحدة". كما ساعدت السفارة في تنظيم برنامج في الولايات المتحدة حول الحوار بين الأديان وذلك لمعالي وزير الأوقاف والشؤون الدينية العماني الزائر.